

الأوضاع في جميع أنحاء المحافظة في نهاية عام ٢٠٢٠، ومقارنة بالأرقام عن خطورة ظروف المعيشة خلال عام ٢٠٢٠ (من ٣١ / ١٢ / ٢٠١٩ إلى ٣١ / ١٢ / ٢٠٢٠). كما يحدّد مناطق عدم العودة المسجّلة من قبل فرق التقييم السريع والاستجابة (RARTs) التابعة للمنظمة الدولية للهجرة، إضافة إلى المواقع التي تمّ تقييمها حديثاً، والعائدين الذين يعيشون في ترتيبات إيواء حرجة، والنازحين والمهجّرين الذين تستضيفهم المحافظة.

أمّا القسم الثاني من هذا التقرير، فمخصّص لمجموعات الوافدين من المخيمات بعد إغلاقها منذ منتصف تشرين الأول. ويسلطّ الضوء على الظروف المعيشية للوافدين الجُدّد، إمّا بعد عودتهم إلى قراهم ومدنهم الأصلية، أو بعد وصولهم إلى مواقع نزوح جديدة. أمّا القسم الثالث من التقرير فيعرض تحليلاً للظروف على مستوى الأفضية، ويركّز على الدوافع الرئيسية لخطورة الظروف في النواحي والتغيّرات التي حدثت بين كانون الأوّل ٢٠١٩ وكانون الأوّل ٢٠٢٠.

مؤشّر العودة، أداة مصمّمة لقياس خطورة الظروف في مناطق العودة. ويستند هذا المؤشّر على ١٦ مؤشّر مجمّعة في مقياسين: الأوّل هو، سبل العيش والخدمات الأساسية؛ فيما يتمحور المقياس الثاني حول قضايا التماسك الاجتماعي وتصوّرات السلامة والأمن. ويستخدم المؤشّر نموذج الانحدار لتقييم تأثير كل مؤشّر من تلك المؤشّرات في تسهيل أو منع العودة. وينتقل المؤشّر من الصفر (استيفاء جميع الظروف الأساسية للعودة) إلى ١٠٠ (عدم استيفاء الظروف الأساسية للعودة). وتشير الدرجات الأعلى في المؤشّر إلى ظروف معيشية أكثر قسوة للعائدين. وتُصنّف درجات مؤشّر الخطورة إلى ثلاث فئات: "منخفضة" و"متوسطة" و"عالية" (التي تتضمّن أيضاً "عالية جداً"). لمزيد من المعلومات عن مؤشّر العودة، يرجى مراجعة "نُبذة عن المنهجية".

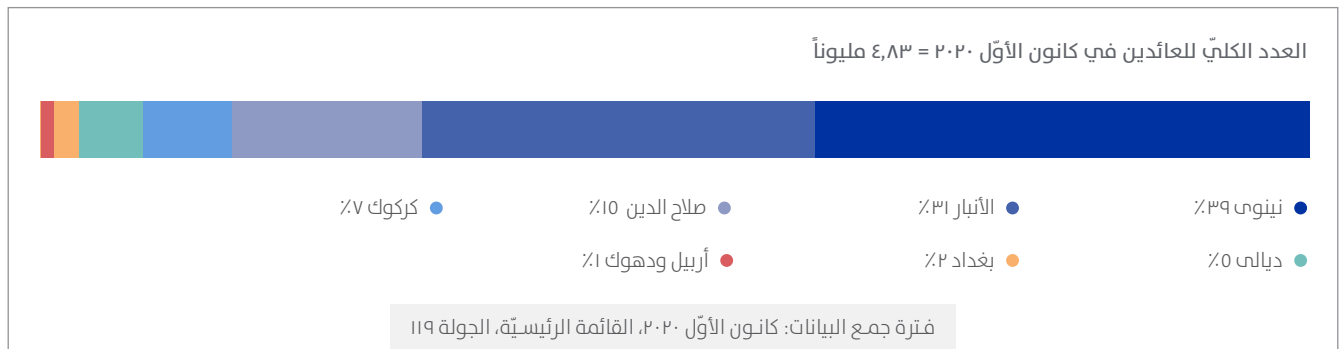
يقوم مؤشّر العودة بتحليل العودة في محافظة معيّنة، ويركّز هذا التقرير على ديناميكيات العودة في محافظة أربيل. يتناول القسم الأوّل منه نُبذة عن

## تصنيف الظروف في مناطق العَوْدَة

بمقدار ٩,٣٧٨ فرداً، وهذه أعلى زيادة من حيث العائدين مقارنة بجميع المحافظات الأخرى. وتمتاز أربيل من بين المحافظات الأخرى بكونها حققت أعلى نسبة من العودة خلال عام ٢٠٢٠ مقارنة بالعام الماضي، حيث عاد ٣,١٧٤ فرداً خلال الفترة بين كانون الأوّل ٢٠١٨ وكانون الأوّل ٢٠١٩.

بلغ العدد الإجمالي للعائدين في محافظة أربيل في كانون الأوّل ٢٠٢٠، ٥٤,٣٣٦ فرداً عادوا من أصل ٤,٨٣ مليون على الصعيد الوطني، موزّعين عبر ٦٧ موقعاً ضمن قضاء واحد! ويمثّل هذا العدد، ثاني أقل عدد من العائدين مقارنة بالمحافظات الأخرى، بنسبة ١٪ من جميع العائدين في العراق (الشكل ١). وارتفع عدد العائدين في أربيل خلال الفترة بين كانون الأوّل ٢٠١٩ وكانون الأوّل ٢٠٢٠،

لشكل (١): نسبة العائدين حسب المحافظات



## العائدون في ظروف شديدة الخطورة

٨٪ إلى مواقع متوسطة الخطورة، و٩٠٪ إلى مواقع منخفضة الخطورة. ويعتبر هذا التوزيع للعائدين ضمن فئات الخطورة، أقل كثيراً من المتوسط الوطني الذي يشير إلى أن ١٠٪ من العائدين يعيشون في مواقع عالية الخطورة، و٤١٪ يعيشون في مواقع متوسطة الخطورة (الشكل ٢).

خلال الجولة ١١ لمؤشر العودة التي جرت بين تشرين الثاني وكانون الأول ٢٠٢٠، تمّ تقييم ٦٧ موقع عودة في أربيل. ولوحظ أنّ ١٢ موقعاً فقط من هذه المواقع، يعانون من ظروف قاسية، إذ تستضيف محافظة أربيل ١,١٧٠ عائداً يعيشون في ظروف عالية الخطورة؛ وبمصطلح آخر فإن ذلك يعني ٢٪ من العائدين في أربيل عادوا إلى مواقع مصنّفة على أنّها عالية الخطورة، ونسبة

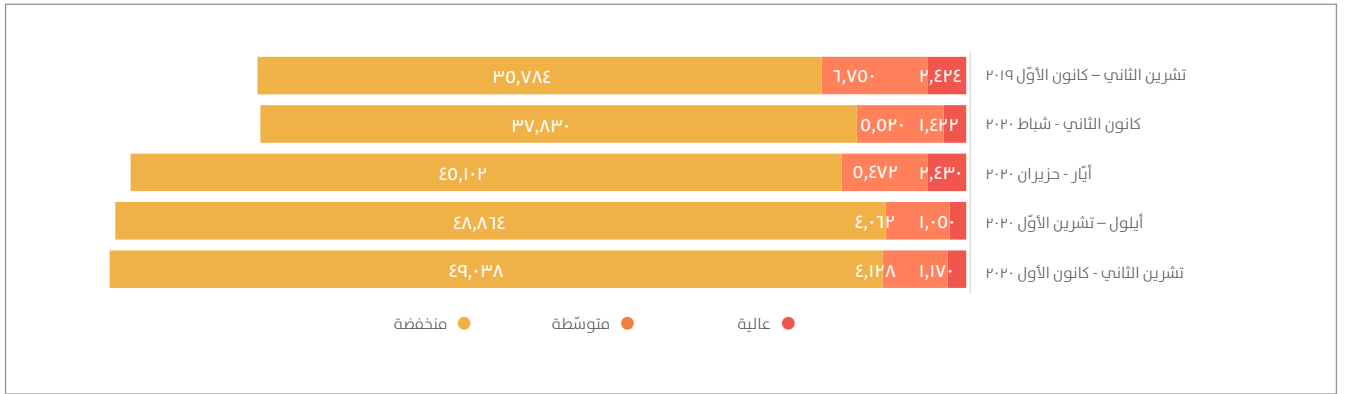
الشكل (٢): نسبة وأعداد العائدين حسب فئة الخطورة في محافظة أربيل



ذلك من إغلاق وحجر وحظر تجوّل، أدت إلى تدهور ظروف العمل وتغيّرات في الحياة اليومية العامة. مع ذلك، ازداد عدد العائدين في أربيل بشكل كبير خلال أيار - حزيران ٢٠٢٠ بمقدار ٨,٢٣٢ فرداً، الأمر الذي يشير إلى أنّ القيود المفروضة داخل المحافظة لم تقف حاجلاً دون العودة.

شهدت محافظة أربيل خلال عام ٢٠٢٠ انخفاضاً طفيفاً في عدد العائدين الذين يعيشون في مواقع عالية الخطورة (الشكل ٣). وخلال الفترة بين كانون الأول ٢٠١٩ وكانون الأول ٢٠٢٠، سجّل انخفاض قدره ١,٢٥٤ فرداً يعيشون في ظروف بالأسفة. ولوحظت زيادة في عدد العائدين الذين يعيشون في ظروف قاسية خلال الجولة التي جرت في أيار وحزيران ٢٠٢٠، بسبب تفشّي جائحة كورونا وما تبع

الشكل (٣): توجهات العودة سنوياً في محافظة أربيل، حسب فئة الخطورة



## مواقع اللاعودة، والمواقع المقيّمة حديثاً

المواقع الخمسة وعشرين، عودة خلال عام ٢٠٢٠. وسجّلت مصفوفة تتبّع النزوح خلال عام ٢٠٢٠ أيضاً ٢٣ موقعاً أضافياً لا عودة في أربيل، فأصبح المجموع ٤٦ موقع لا عودة في كانون الأول ٢٠٢٠، وتقع جميعها في قضاء مخمور.

يُسجّل الموقع الذي لم يعد سكّانه النازحون إليه منذ عام ٢٠١٤ حتى الآن، كموقع لا عودة. وكانت مصفوفة تتبّع النزوح قد سجّلت في كانون الأول ٢٠١٩، ٢٥ موقعاً في محافظة أربيل لم تشهد أيّ عودة. وشهد موقعان من هذه

٢ تشير عبارة "الظروف البائسة أو السيئة" الواردة في هذا التقرير إلى الظروف السائدة في المواقع المصنّفة على أنّها شديدة الخطورة.  
٣ يصعب تسجيل ورصد هذه المواقع، لعدم وجود مصادر معلومات رئيسيين أو سكان فيها، ويتمّ تحديدها عموماً من خلال الكلام الشفهي.

## العائدون الذين يعيشون في ترتيبات إيواء حرجة

العائدون في مستوطنات غير رسمية، بينما يعيش الثلث الباقي في مبان مهجورة أو غير مكتملة.

حتى كانون الأول ٢٠٢٠، وصل ١٥٠ عائداً فقط إلى ترتيبات إيواء حرجة في أربيل، أي أقل من ١٪ من مجموع العائدين في المحافظة؛ ويعيش ثلثا هؤلاء

## النازحون والمهجرون في أربيل

٩٤٪ من النازحين في المحافظة) في مواقع خارج المخيمات. ويستضيف قضاء مخمور، وهو قضاء العودة الوحيد، نسبة ضئيلة ٣٪ من النازحين في أربيل، ويعيش جميعهم في المخيمات (الجدول ١).

شهدت محافظة أربيل بين كانون الأول ٢٠١٩ وكانون الأول ٢٠٢٠، انخفاضاً في عدد النازحين والمهجّرين من ٢٣٩,٠٥٢ نازحاً ومهجّراً إلى ٢٣٠,٤٦٩ نازحاً ومهجّراً. ورغم هذا الانخفاض، لا تزال أربيل تستضيف ثالث أكبر عدد من النازحين والمهجّرين في العراق (١٩٪) من مجموع النازحين الكلي، حيث يعيش معظمهم (٢١٧,٣٤٤ فرداً أو

الجدول ١: عدد العائدين والنازحين في أربيل حسب الأفضية (كانون الأول ٢٠٢٠)

القضاء	معدّل الخطورة (مواقع العودة)	مجموع العائدين (الأفراد)	اجمالي النازحين خارج المخيمات (أفراد)	إجمالي النازحين في المخيمات (الأفراد)	المواقع التي تحوي نازحين أكثر من العائدين
مخمور	منخفضة	٥٤,٣٣٦	٠	٧,٠٩٠	٠
المجموع		٥٤,٣٣٦	٠	٧,٠٩٠	٠

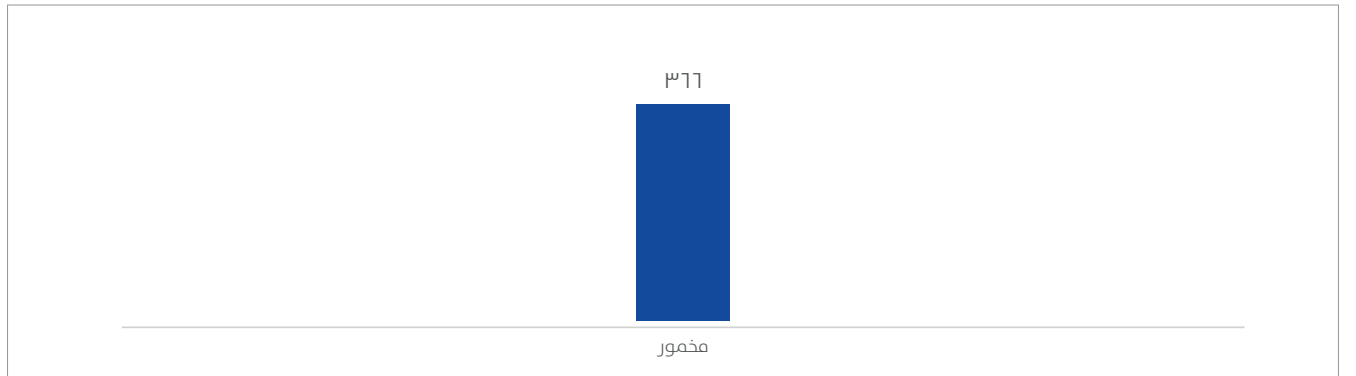
## العائدون من المخيمات، والعلاقة مع درجة الخطورة<sup>٥</sup>

### وصول النازحين من المخيمات إلى أماكن تقع خارج المخيمات في محافظة أربيل

ملحوظ باتجاه مغادرة المخيمات يرتبط بقيود الحركة المفروضة لإحتواء جائحة كورونا. أذ ساهمت هذه القيود في الحد من قدرة النازحين على العمل خارج المخيمات أو التنقل بحرية بين منطقة الأصل ومنطقة النزوح، الأمر الذي دفعهم نحو العودة إلى مناطق الأصل، واستقبل قضاء مخمور جميع العائدين من مخيمات أربيل.

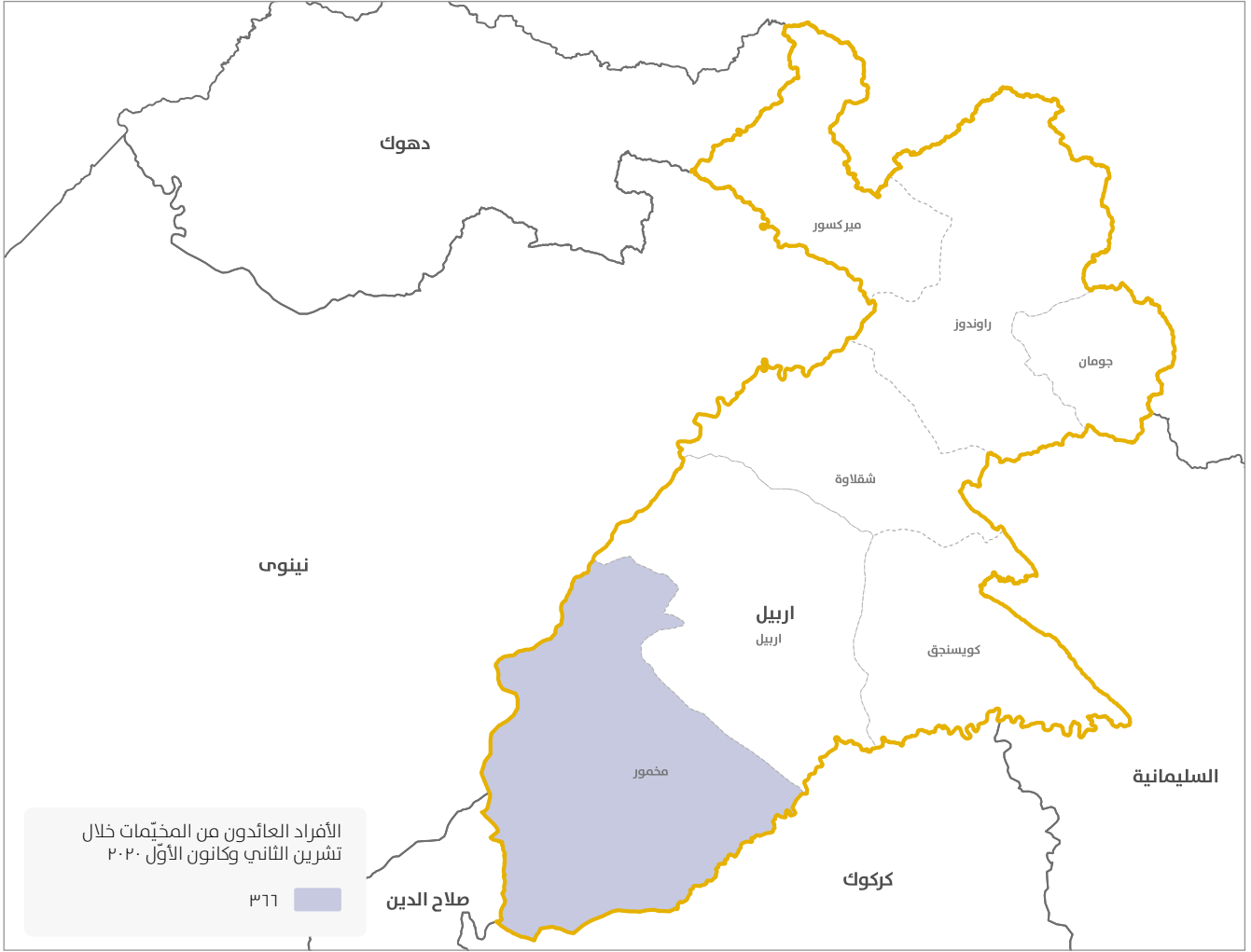
خلال الفترة بين تشرين الثاني وكانون الأول ٢٠٢٠، سجّلت مصفوفة تتبع النزوح وصول ٣٦٦ عائداً (١١١ أسرة) من كافة مخيمات البلاد إلى أماكن تقع خارج المخيمات في أربيل.<sup>٦</sup> وجاءت معظم تلك التحركات نتيجة لإغلاق المخيمات وتوحيدها منذ منتصف تشرين الأول ٢٠٢٠. وعاد جميع هؤلاء إلى مناطقهم الأصلية، ولم ينتقل أيّ منهم إلى مواقع أخرى. وإضافة إلى إغلاق المخيمات ورغبة بعض النازحين في العودة إلى ديارهم بسبب تحسّن الأمن في مناطق الأصل، هناك عامل

الشكل ٤: عدد الأفراد الوافدين من المخيمات إلى أفضية أربيل (تشرين الثاني – كانون الأول ٢٠٢٠)



٤ تشمل ترتيبات الإيواء الحرجة، المستوطنات غير الرسمية والمباني الدينية والمدارس والمباني غير المكتملة أو المهجورة، والخيام والكابينات وغيرها من أنواع المأوى المؤقت؛ فضلاً عن المباني التي تضررت دمرت بشدة أو المساكن المعتادة والإقامة الإيجار على المدى الطويل غير الصالحة للسكن (لها نفس خصائص المباني غير المكتملة أو المتضررة بشدة).  
٥ يرجى الرجوع إلى تقرير تتبع حالات الطوارئ عن حركة النازحين في المخيمات لمزيد من التفاصيل عن الوافدين الجدد منذ بدء إغلاق المخيمات في منتصف تشرين الأول. الجولة ١١٩ للقائمة الرئيسية (تشرين الثاني – كانون الأول ٢٠٢٠).

الخارطة ١: مواقع أربيل التي قديم إليها الأفراد العائدون من المخيمات خلال الفترة تشرين الثاني وكانون الأول ٢٠٢٠

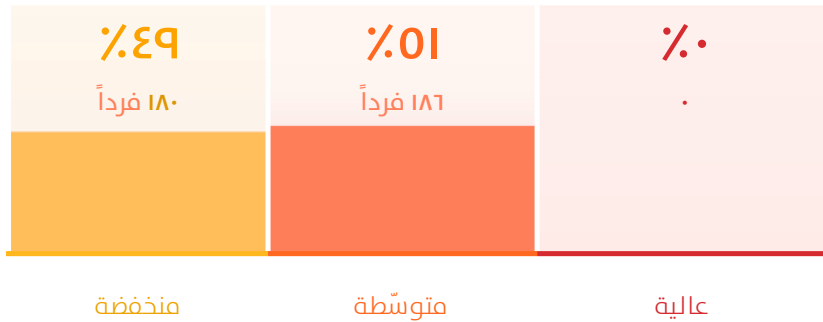


## خطورة الظروف في مواقع الوافدين من المخيمات (بين تشرين الثاني وكانون الأول ٢٠٢٠)

المخيمات (الشكل ٥). واستقر الآخرون وعددهم ١٨٠ فرداً (٤٩٪) في مناطق منخفضة الخطورة.

أستقر في أقل تقدير ١٨٦ فرداً من الوافدين من المخيمات في مناطق متوسطة الخطورة خارج المخيمات في أربيل؛ أي ٥١٪ من إجمالي عدد العائدين من

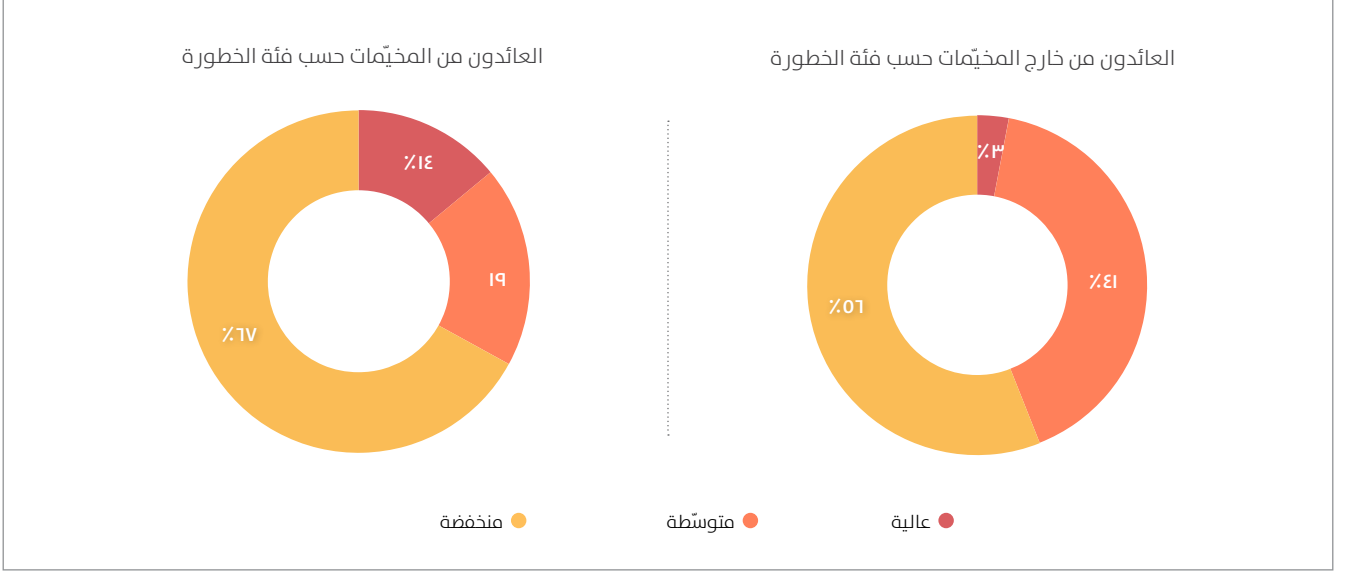
الشكل ٥: توزيع الوافدين الجدد من المخيمات إلى مواقع خارج المخيمات في محافظة أربيل حسب فئة الخطورة



شديدة الخطورة مقارنة مع ١,١٢٢ فرداً (١٤٪) من العائدين من مواقع خارج المخيمات إلى أربيل (الشكل ٦). وكان جميع العائدين من المخيمات ومن خارج المخيمات قد عادوا إلى قضاء مخمور.

على مدار عام ٢٠٢٠، وصل ١,٥٣٦ عائداً (٢٥٦ أسرة) من المخيمات إلى مناطقهم الأصلية في أربيل؛ كما وصل ٧,٨٤٢ عائداً (١,٣٠٧ أسرة) من مواقع خارج المخيمات. وحالياً يعيش ٤٨ فرداً (٣٪) من الذين عادوا من المخيمات عام ٢٠٢٠ في ظروف

الشكل ٦: العائدون إلى أربيل في ٢٠٢٠ من المخيمات وخارج المخيمات بحسب فئة الخطورة (كانون الأول ٢٠١٩ - كانون الأول ٢٠٢٠)



## خطورة الظروف على مستوى الأفضية

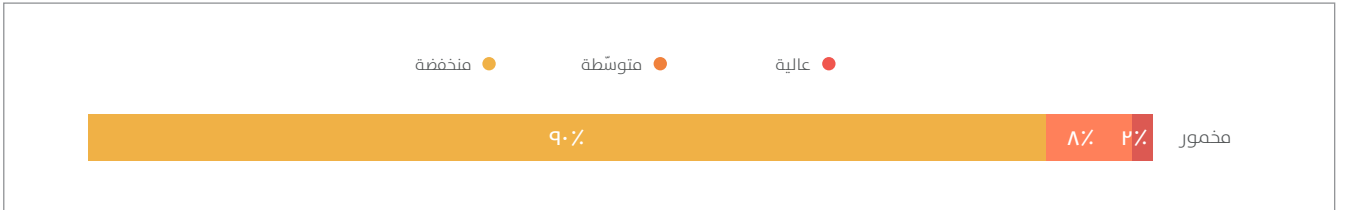
الخطورة، و ٨٪ من العائدين يعيشون في ظروف متوسطة الخطورة؛ بينما يعيش ٩٠٪ منهم في ظروف منخفضة الخطورة (الشكل ٧).

لغاية كانون الأول ٢٠٢٠، كان مخمور، القضاء الوحيد في أربيل الذي يستضيف العائدين (الجدول ٢). ويعيش ٢٪ من العائدين في مخمور في ظروف شديدة

الجدول ٢: عدد العائدين في محافظة أربيل بحسب الأفضية وفئة الخطورة<sup>٧</sup>

عدد العائدين	خطورة منخفضة	خطورة متوسطة	خطورة عالية	القضاء
٥٤,٣٣٦	٤٩,٠٣٨	٤,١٢٨	١,١٧٠	مخمور
٥٤,٣٣٦	٤٩,٠٣٨	٤,١٢٨	١,١٧٠	جميع الأفضية

الشكل ٧: نسبة العائدين بحسب الأفضية وفئة الخطورة في محافظة أربيل



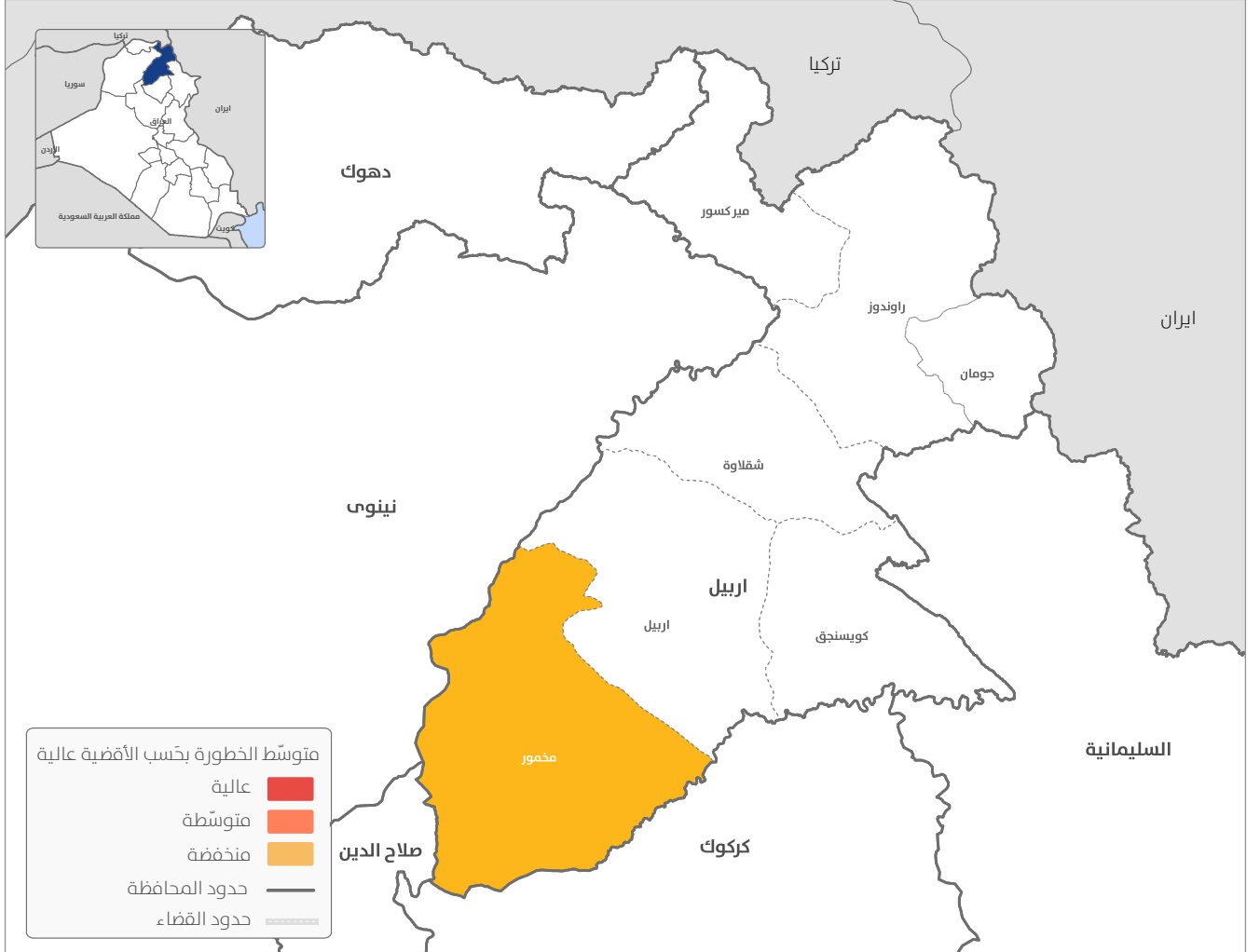
٧ لا يشمل هذا المجموع سوى العائدين في المواقع التي تم تقييمها وفقاً لمؤشر العودة، ولا يمثل العدد الإجمالي للعائدين في أربيل، حيث لم يتم تقييم بعض المواقع.

## التباين على مستوى الأفضية بين كانون الأوّل ٢٠١٩ وكانون الأوّل ٢٠٢٠

الظروف، والتغيّرات التي حدثت بشكل خاصّ في الفترة بين كانون الأوّل ٢٠١٩ وكانون الأوّل ٢٠٢٠<sup>٨</sup>

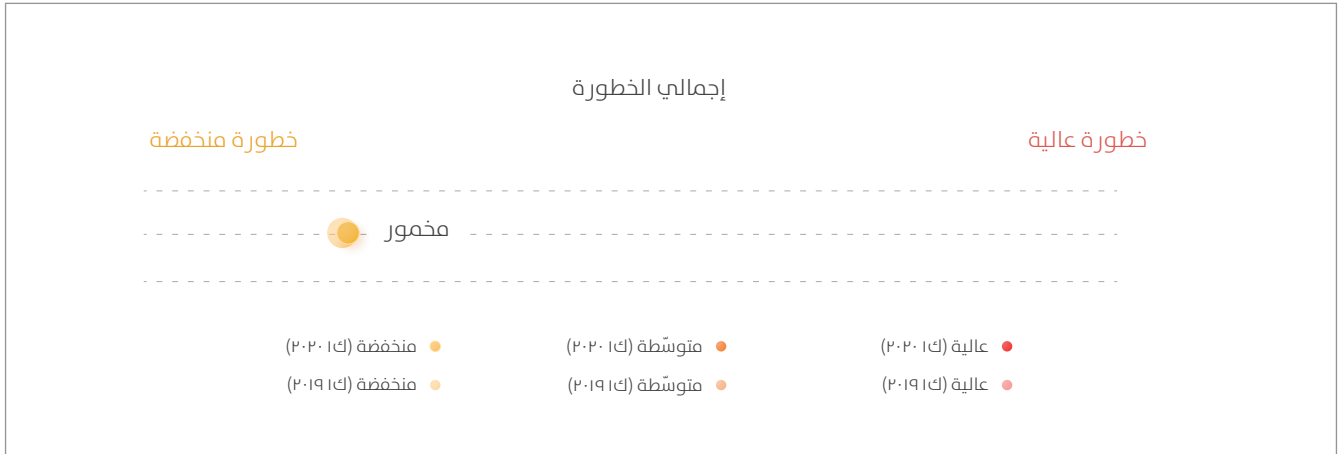
يركز التحليل المعروض في هذا القسم على خطورة الظروف بشكل عام في كل قضاء من أفضية أربيل، إضافة إلى العوامل الرئيسيّة التي تساهم في تلك

الخارطة ٢: أفضية أربيل بحسب فئة الخطورة



٨ دوافع الخطورة مؤشّرة بحسب النوادي؛ وهي توفّر معلومات عن الظروف المعيشيّة التي تساهم في خطورة الظروف من أجل تكوين معلومات أفضل عن التحدّيات. فكلّ دافع من تلك الدوافع يتكوّن من عدّة مؤشرات لمؤشّر العودة، ويأخذ في الاعتبار تأثير كل مؤشّر منها في تسهيل أو منع العودة وعدد العائدين في الناحية.

الشكل ٨: الخطورة الإجمالية بحسب أفضية أربيل خلال الفترة بين كانون الأول ٢٠١٩ وكانون الأول ٢٠٢٠



## التباين في دوافع الخطورة على مستوى النواحي خلال الفترة بين كانون الأول ٢٠١٩ وكانون الأول ٢٠٢٠

### قضاء مخمور

٢٠٢٠، وبقيتها كذلك طوال الفترة المتبقية من العام، غير أن من الصعب تفسير التفاقم الطفيف في الخطورة المتعلقة بمعدلات دمار المساكن، ويُعزى ذلك إلى التدفق المرتفع نسبياً للعائدين الجدد إلى الناحية، والذين فوجئوا بما حلّ من دمار لمساكنهم المعتادة. وتعرضت ناحية قراج لأقصى الظروف، ثم شهدت تحسناً في جميع العوامل، باستثناء السلامة والأمن خلال عام ٢٠٢٠. وازدادت المخاوف بشأن مصادر العنف ووجود الألغام والذخائر غير المنفجرة في أيار وحزيران ٢٠٢٠، وبقيت مرتفعة نسبياً طوال الفترة المتبقية من عام ٢٠٢٠. مع ذلك، سجلت ناحية قراج أيضاً تحسناً كبيراً في مستويات دمار المساكن، وتعافى الأنشطة الزراعية، وتوفير الخدمات الحكومية، وعودة الحياة العامة اليومية.

بشكل عام خلال كانون الأول ٢٠١٩ وكانون الأول ٢٠٢٠، بقي قضاء مخمور مستقرّاً من حيث الخطورة المنخفضة. وعلى مدار عام ٢٠٢٠، بقيت الخطورة الإجمالية في ناحية الكوير منخفضة. وفي الفترة بين أيار وحزيران ٢٠٢٠، كانت هناك زيادة في الخطورة فيما يتعلّق بالخدمات الأساسية، ويُعزى ذلك على وجه التحديد إلى قلة عدد العائدين القادرين على الوصول إلى المياه الجارية، إضافة إلى سوء توفير الخدمات الحكومية وندرة فرص العمل في الناحية. كما بقيت معدلات الخطورة منخفضة في ناحية مركز مخمور على مدار عام ٢٠٢٠، رغم تباين بعض العوامل. ويُعزى ذلك إلى تحسّن الخدمات الأساسية والماء والكهرباء. ويُعدّ عدم القلق بشأن الألغام والذخائر غير المنفجرة عاملاً رئيسياً لتحسّن مستويات القلق المتعلقة بالسلامة والأمن، خلال أيلول وتشرين الأول

مخمور	إجمالي الخطورة	دمار المساكن	سبل العيش	الخدمات الأساسية	السلامة والأمن	التماسك الاجتماعي
الكوير	منخفضة	منخفضة	متوسطة	منخفضة ▼	منخفضة	منخفضة
مركز مخمور	منخفضة	منخفضة ▼	منخفضة	منخفضة ▲	منخفضة ▲	منخفضة
قراج	منخفضة ▲	متوسطة ▲	متوسطة ▲	منخفضة ▲	منخفضة ▼	منخفضة ▲

▲ - تحسّن - ▼ - تدهور مقارنة بجولة تشرين الثاني - وكانون الأول ٢٠١٩

## المنظمة الدولية للهجرة – العراق



المكتب الرئيسي في بغداد  
مجمع يونامي (ديوان ٢)  
المنطقة الدولية – بغداد – العراق

iraq.iom.int  
iomiraq@iom.int

### تنصل

إن جميع الآراء الواردة في هذا التقرير، هي آراء المؤلفين ولا تعبر بالضرورة عن آراء المنظمة الدولية للهجرة. وإن التسميات المستخدمة والمواد المعروضة في جميع أجزاء التقرير، لا تعكس رأي المنظمة الدولية للهجرة بشأن الوضع القانوني لأي بلد أو إقليم أو مدينة أو منطقة أو سلطاتها، أو فيما يتعلق بحدودها أو مساحتها.



© المنظمة الدولية للهجرة ٢٠٢١

لا يجوز إعادة إنتاج أي جزء من هذا التقرير، أو تخزينه بغرض إعادة استخدامه بأي شكل من الأشكال، ولا يجوز نقله بأي شكل أو بأي وسيلة إلكترونية أو غير إلكترونية، أو تصويره أو تسجيله، أو غير ذلك من الاستخدامات بدون موافقة خطية مسبقة من الناشر.